

خلافات العائلة الحدائية بتونس تصعب التوافق على مرشح للرئاسة

عبدالكريم الزبيدي يتهم أنصار مهدي جمعة بالترويج لإشاعة انسحابه من السباق الرئاسي

التلاسن بين مرشحي العائلة الحدائية للانتخابات الرئاسية في تونس يقلص الآمال بشأن إمكانية التوافق على مرشح واحد ينهي خطر تشتت الأصوات، بما يسمح بمواجهة مرشح حركة النهضة عبدالفتاح مورو.

تونس - يصعب التوتر المتصاعد داخل ما يسمى بـ"العائلة الحدائية" في تونس من إمكانية انسحاب المرشحين من نفس العائلة للانتخابات الرئاسية لصالح واحد منهم، بهدف تجنب تشتت الأصوات الذي لن يخدم سوى مرشح حركة النهضة الإسلامية عبدالفتاح مورو.

وبينما ينتظر الشارع التونسي توافقاً بين مكونات العائلة الحدائية على تقديم مرشح واحد، احتدمت المواجهة بين المرشحين من هذه العائلة، ما يقلص الآمال بشأن إمكانية التصدي لتشتت أصوات المرشحين، لا سيما بين وزير الدفاع المستقيل عبدالكريم الزبيدي المدعوم من حركة نداء تونس وحزب أفاق تونس ورئيس الحكومة الأسبق رئيس حزب البديل التونسي مهدي جمعة.

**عبيد موسى رئيسة الحزب
الدستوري الحر ترفض
دعوات تلقها للانسحاب
لصالح الزبيدي بهدف تجنب
تشتت الأصوات**

وتعهد عبدالكريم الزبيدي الأسبوع الماضي بإعادة فتح سفارة بلده في سوريا، وفتح ملف جهاز الاغتيالات السري التابع لحركة "النهضة"، في حال وصوله إلى كرسي الرئاسة، لكنه لم يرد على شرط عبيد موسى المنتظر في الإلقاء بشهادته بشأن تفسير الشباب إلى سوريا والعراق وليبيا.

وكانت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أعلنت أن عدد المرشحين الذين تم قبولهم للتنافس على منصب الرئاسة، منتصف سبتمبر المقبل، بلغ 26 مرشحاً، يتوزعون على 4 تيارات سياسية، هي التيار الوسطي الحدائي، والتيار الإسلامي، والتيار اليساري، والتيار الليبرالي، دفع كل تيار بأكثر من مرشح.

ويتقدم 10 مرشحين عن التيار الحدائي لهذه الانتخابات هم: عبيد موسى وسلمى اللومي رئيسة حزب أمل تونس ويوسف الشاهد رئيس الحكومة ونبيل القروي رئيس حزب قلب تونس وسعيد العايدى رئيس حزب بني وطني والقليادي السابق في حركة نداء تونس ناجي جلول، ومحسن مرزوق رئيس حركة مشروع تونس ومهدي جمعة،



الإشاعات تلاحق الزبيدي

الكبير للزبيدي ربما يدفع للتكهن بعدم وجود تقارب أو تنسيق بين مرزوق والزبيدي لصالح انسحاب أحدهما لصالح الآخر.

وسجل الأحد أول انسحاب من المرشحين المقبولين للمشاركة، حيث أعلن رئيس حزب "تونس بيتنا" فتحي الورفلي، سحب ترشحه ليدعم مرشحة حزب "الامل" ومنافسة سلمى اللومي، وبذلك يكون أول انسحاب من سباق الشارع التونسي انسحاب مرشحين آخرين بما يبذل حيرة الناخبين.

على رفض القواعد لتواجده في هذه المسؤولية". وتابع "محسن مرزوق لم تكن له في واقع الأمر صلة بالحملة الانتخابية للرئيس الراحل الباجي قائد السبسي إلا الاسم لا أكثر ولا أقل، وقد عين مديراً للحملة الانتخابية ولم يباشر إلا بطريقة صورية مقتصر على بعض التصريحات الإعلامية، ولم يكن له أي تواجد فعلي أو ميداني".

ولئن يبدو هذا التلاسن بين مرزوق وحافظ قائد السبسي بعيداً عن معركة المرشحين للانتخابات الرئاسية، إلا أن مراقبين يرون أن دعم حزب نداء تونس

عجزه عن تنظيم المؤتمر الوطني للحزب، حيث قال "عين محسن مرزوق أميناً عاماً في نفس البيان الذي عيّنت فيه شخصياً نائب رئيس وصدر البيان من الهيئة التأسيسية ثم السياسية للنداء بتوقيع من السيد محمد الناصر". وأضاف "كان الهدف من هذه التعيينات أساساً تنظيم مؤتمر للحزب في فترة 4 أشهر بعد أزمة الخلافات التي مر بها الحزب في تلك الفترة.. وبعد مدة قصيرة فر محسن مرزوق لعدم قدرته على تنظيم المؤتمر واحترامه الروتامة وتسيير الحزب وتدبير شؤونها، إضافة

إضافة إلى عبدالكريم الزبيدي الذي يقدم نفسه كمستقل، لكن دعمه من قبل نداء تونس وأفاق تونس وضعه كمرشح محسوب على العائلة الحدائية.

وأحيث تصريحات لمحسن مرزوق بشأن دوافع انسحابه من نداء تونس خلفات مع أمينه العام حافظ قائد السبسي. واتهم مرزوق قائد السبسي بالاستيلاء على نداء تونس باسم العائلة باعتباره نجل مؤسس الحزب الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي. واتهم قائد السبسي الابن محسن مرزوق بالاستيلاء على نداء تونس بسبب

بوتين يستطلع موقف باريس بشأن وقف القتال في ليبيا

باريس - أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، على ضرورة تحقيق المصالحة بين الأطراف المتصارعة في ليبيا، معرباً عن رغبته في سماع موقف فرنسا بشأن هذه القضية من أجل تنسيق الجهود.

وقال بوتين، في مؤتمر صحفي مع نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون قبيل بدء مباحثاتهما الاثنين "لدينا موضوع مهم، بالطبع، هو ليبيا".

وأضاف بوتين "من الضروري هنا السعي لتحقيق المصالحة بين الأطراف المتصارعة، وأود كثيراً معرفة موقف فرنسا ورئيسها حول هذا الموضوع، من أجل تنسيق جهودنا".

ويذع المجتمع الدولي منذ أشهر لوقف إطلاق النار واستئناف العملية السياسية بين أطراف الصراع المسلح. وكان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قد عرض على رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق فايز السراج مقترحاً لوقف إطلاق النار، في مايو الماضي.

وقال المكتب الإعلامي للرئاسة الفرنسية عقب زيارة السراج إلى باريس، إن ماكرون شدد على ضرورة حماية السكان المدنيين، وقدم مقترحاً لتحديد خط لوقف إطلاق النار تحت إشراف دولي.

كما اقترحت الرئاسة الفرنسية إجراء تقييم لسلوك المجموعات المسلحة في ليبيا بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة وهو ما اعتبر خطوة تكتيكية من باريس لإثبات تخفي حكومة "الوفاق" خلف جماعات فوضوية ومتطرفة.

وتشهد ليبيا صراعاً مسلحاً بين قوات حكومة الوفاق المدعومة دولياً والجيش الوطني الليبي الذي يشن منذ شهر أبريل الماضي هجوماً لتطهير طرابلس، مقرر حكومة الوفاق، مما سماه بـ"الميليشيات الإرهابية".

يكمل المشروع الذي أطلقه خلال نشأته، لاسيما في ما يتعلق بالمشروع المغربي، وتجسيد طموحات الأحزاب المغربية التاريخية في تحقيق الوحدة في المنطقة.

وامام مصود القيادة الحالية في وجه الأصوات الداعية إلى إقصاء أحزاب السلطة من الحوار السياسي القائم، ومحاولة التنصل من المرحلة التي كان فيها الحزب يروج للرئيس السابق، يستخدم النقاش لدى فاعلين سياسيين وناشطين حول مستقبل الأحزاب المذكورة في المشهد الجديد، وضرورة إبعادها من الخارطة كونها تمثل أحد أسباب الأزمة الحالية.

وفيما أشهر أعضاء في لجنة الحوار والوساطة، باقتراح إبعاد بعض الأحزاب الصغيرة كالعدل والبيان، والكرامة، والحزب الوطني الجمهوري، لم تتبلور مواقف حاسمة تجاه التحالف الرباعي ويعتبر وقوف نواب الحزب العام

2006، في وجه مشروع قانون تجريم الاستعمار الذي أطلقه حينها بعض القوميين والفاعلين، رداً على قانون الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي العام 2005، القاضي ببدنية توظيف الجيش الفرنسي خارج الحدود، أكبر انحراف عن العقيدة التاريخية للحزب وأحد المواقف المخيبة للراي العام الجزائري.

وما فتئ محتجون في مختلف المظاهرات الأسبوعية، يرفعون شعارات منددة بالحزب وداعية إلى إزاحته من الخارطة السياسية، مثله مثل الأحزاب الشريكة له، كما كان قادته محل غضب واستياء، لاسيما مع محاولات ركوب الموجة بالتنصل من مساره السابق، إلى مسار جديد يقوم على دعم وتأييد توجهات المؤسسة العسكرية في صناعة مخرج الأزمة السياسية.

جبهة التحرير الجزائرية تواجه خطر حلها

التي تسمح لقوى الحراك الشعبي بالتهيكل والتنظم في أحزاب وجمعيات ونقابات، من أجل صناعة المشهد الجديد، وتقدم نفسها كبديل للطبقة القديمة المرفوضة شعبياً وسياسياً ودفعها للانقراض الطبيعي.

ويعتبر رئيس الدولة الراحل محمد بوضياف، الذي اغتيل العام 1992، أول من أطلق دعوة حل حزب جبهة التحرير الوطني، على اعتبار أنه تاريخ وارث مشترك لجميع الجزائريين، وقياساً بالانحرافات التي عاشها بعد الاستقلال، كونه كان يمثل النزاع السياسية للسلط المتعاقبة.

ومع ذلك ظل أمينه العام الراحل عبد الحميد مهري، الذي سعى في حقبة التسعينات من القرن الماضي إلى إحداث قطيعة بين الحزب والسلطة، متمسكاً باستمرار الحزب، كونه لم

الجزائر، على أن الحزب الحاكم في البلاد، هو أحد أوجه الأزمة السياسية المعقدة منذ السنوات الأولى للاستقلال، بسبب توظيفه كواجهة سياسية للسلطة ومطية لتعريف خطاباتها، فضلاً عن الانحرافات المتراكمة التي جعلت الحزب ومعه الشعاع التاريخي محل سخط واستياء الراي العام والمعارضين.

ودعا محند واعمر بن الحاج، الشباب إلى "إنشاء أحزاب جديدة لها برامج طموحة لبناء الدولة الجزائرية الجديدة، والأ تكون مثل أحزاب الموالية التي كانت تتحدث دائماً عن برنامج الرئيس، وهذا البرنامج غير موجود في الواقع، أو أحزاب المعارضة التي تبحث بدورها عن التداول على السلطة فقط دون برامج". ويرى مراقبون في هذا الشأن، أن أفضل مخرج للجزائر من الأزمة التي تتخبط فيها، هو وضع الأليات الحقيقية

الإنترنت، على هامش الاحتفال بالذكرى السنوية لأحداث 20 أغسطس 1955 التاريخية، ومؤتمر الصومام 1956، بأن "وزارة الداخلية مطالبة بتطبيق أحكام قانون الأحزاب الصادر العام 2012 على جبهة التحرير الوطني".

وقال "نحن كمجاهدين (قدماء محاربين) نزعنا من ذاكرتنا حزب جبهة التحرير الوطني، وعليهم أن يفكروا في تسمية أخرى غير الجبهة.. وقد تكلمنا كثيراً عن حزب جبهة التحرير الوطني وطلبنا لعدة مرات من السلطات أن ترفع هذا الرمز من الحزب، واليوم نجد طلبنا بمناسبة ذكرى 20 أغسطس.. المنظمة لا تمك الصلاحية الكاملة لسحب التسمية، لكن وزارة الداخلية يمكنها فعل ذلك والقوانين موجودة".

ويسود اعتقاد واسع لدى المناضلين التاريخيين والطبقة السياسية في



جبهة التحرير في مواجهة الشارع



صابر بليدي صحافي جزائري

الجزائر - أفرزت الأزمة السياسية في الجزائر، وضعاً استثنائياً لأحزاب السلطة، وعلى رأسها حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم، بعدما وجدت نفسها محل رفض شعبي وجدل سياسي في المشهد الجديد، نتيجة إرهابها في خاتمة الأسباب التي أدت إلى انفجار الشارع، واعتبارها شكلاً من أشكال الأزمة التي تتخبط فيها البلاد.

ودعا الأمين العام بالنيابة في المنظمة الوطنية للمجاهدين (قدماء المحاربين) محند واعمر بن الحاج، إلى رفع الغطاء التاريخي عن حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم في الجزائر، وإرجاع شعار جبهة التحرير إلى ملكية وارث مشترك لجميع الجزائريين، نتيجة الانحرافات المتراكمة طيلة عقود الاستقلال، الأمر الذي خلف فجوة عميقة بين الجزائريين وبين جزء من تاريخهم. وتأتي هذه الدعوة في سياق دعوات متصاعدة من أجل تجريد الحزب الحاكم من الشعار التاريخي أو حله تماماً، بسبب الموروث السلبي المتراكم نتيجة توظيفه منذ الاستقلال الوطني في 1962، كواجهة سياسية للسلطة، فحكمت البلاد باسمه تحت الأحادية الحزبية والسياسية إلى غاية العام 1989، واستمر كحزب أغلبية في حقبة التعددية إلى غاية الآن.

وكان موقف حزب جبهة التحرير الوطني، إلى جانب شركائه في التحالف المؤيد للسلطة (التجمع الوطني الديمقراطي والجبهة الشعبية الجزائرية وتجمع أمل الجزائر)، أحد الأسباب التي فجرت أحداث الحراك الشعبي في فبراير الماضي، بعد ترشيحه للرئيس السابق عبدالعزیز بوتفليقة، لخوض الانتخابات الرئاسية الملغاة في أبريل الماضي.

وذكر أمين عام منظمة قدماء المحاربين في تسجيل صوتي، بث في الموقع الرسمي للمنظمة على شبكة